لكن المعتمد ما قدمناه من انه لا رجعي والله اعلم فرع قوله طالق
بيرائتك ليس فيه تعليق من حيث لفظه اما اذا اريد به
التعليق فقد مناه عن البلقيني انه يكون انه يكون تعليقا
وفي كلام الولي العراقي ما يقتضي انه لا يصلح للتعليق بوجه لان
المعتمد طريقة الاصحاب وهي ان بطابق اللغة والفرق
واضح والاقدم الموضوع للقوي عند عامة الاصحاب
الا الامام والغزالي فعدم الفرق والظاهر انه لا صحا
استثنوا ما يأتي من قولهم ان اللغة مقدمة منها
ما لو قال انت طالق لولا ابوك لطلقتك سواء قال
انت طالق الطلاق يلزمني لولا ابوك لطلقتك
فهذا عرف اهل بغداد نقله الرافعي واقره ومنها
ما لو قال انت طالق لما دخلت الدار مريدا ان
دخلت الدار فهذا عند اهل بغداد وقوعها طلاقا
بيرائتك ولصحة بيرائتك مريدا التعليق كما قاله ع
البلقيني ومن منع ذلك في هذه الصورة يقول هذا
تنجيز للطلاق فيقع رجعيا مطلقا وهو قضية
كلام ولي الدين العراقي ومنها ما لو قال مبتدأ من غير
تقدم استجابة من المرأة انت طالق ولي عليك الف مريدا
به سعي طلقتك بذلك خلعا بالف فان لم يرد ذلك وقع
رجعيا صرح به الاصحاب فرع لو قال طالق علي قيام
بيراتي من كل حق فمتى ابرأت او قبلت في مجلس

التواجب

التواجب بانت فيكون كقوله انت طالق ان
ابرأتيني من صداقك وهذا آخر ما سهل الله به من
جمع هذا المختصر المبارك جعله الله خالصا
وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

فرع اذا اختلف الزوجان في الوطء فالمصدق ما فيه الا في سبع مسايل
الاولى ادعى العينين الوطء بعد السنة او فيها واكذبته الزوجة صدق
بيمينه الثانية ادعى المولى الوطء وانكرت صدق بيمينه الثالثة اعسر
بالمهر وادعى عدم الوطء وادعت هي صدقت بيمينها الرابعة اختلفا
وكون الطلاق قبل الوطء او بعده وانت منه بولد يلحقه صدق مدعي الوطء
بيمينه الخامسة لو شرطت البكارة فوجدت ثيبا وادعت زوال العذرة بوطء
فتصدق بيمينها السادسة ادعت المطلقة ثلاثا ان المحلل وطيها
وفارقها وانقضت عدتها وانكر المحلل الوطء وصدق على الفراق فتصدق
بيمينها لحلها للاول لا لتقرير مهرها السابعة قال لها الزوج وهي طاهر
انت طالق للسنة ثم ادعى وطيها في هذا الطهر ليرتفع وقوع الطلاق
والحال وانكرته صدق بيمينه انتهى مروقد نظمت ذلك بقولي

اذا اختلفا في الوطء قوم ناوي ... سوى تسعة فاحفظ كما هي بلا انتطا
منها ادعى العينين وطي وانكرت ... حليلته فاقبل بما به ارتبط
كذلك في الايلا وحكم مظاهر ... كذلك في الاعسار بالمهر ما فرط
بان قال لم اقرب فلا مهر لازم ... وقالت به فالمهر لاشك شرط
ومدعي ايقاع الطلاق لسنة ... بان كان في طهر وواقع ما شرط
فقال له قارنتني فيه واوجي ... خلاف الزنه قال قد فرع قوله سقط

Copyright © King Saud University